جامعـــة عيـــن شمـــس
كليـــة التجـــــارة
الدراسات العليا

القدرة التنافسية لصادرات الموالح المصرية في ظل أحكام منظمة التجارة العالميــة

Competitiveness of Egyptian Exports of citrus Fruit Within the framework of the world trade organization

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

مقدمة من الباحثة

سوزان محمد حسين محمد عثمان

تحت إشراف

أ. د/ محمـــد نظيـــر بسيونـــي

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة – جامعة عين شمس

2005

كليـة التجـــارة

قسم الاقتصاد

رسالـــــــة ماجستيـــر

اسم الطالبة: سوزان محمد حسين محمد عثمان.

عنوان الرسالة: القدرة التنافسية لصادرات الموالح المصرية في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية.

لجنـــة المناقشة والحكم على الرسالة

1- الأستاذة الدكتور/ مدحت العقاد. **(رئيساً وعضواً)**

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق.

2- الأستاذ الدكتور/ محمد نظير بسيوني. **(مشرفاً)**

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.

3- الأستاذ الدكتور/ أحمد مندور. **(عضواً)**

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.

تاريخ المناقشة: 16 / 5 /2005م.

الدراسات العليا:

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /2005م.

موافقة مجلس الكلية / /2005م.

موافقة مجلس الجامعة / /2005م.

﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلاَ أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾

سورة الأعراف [الآية 43]

إهـــداء

تقديـــراً وعـرفانـــاً ...

إلى والدي العزيز

وروح والدتي الحبيبة...

إلى إخوتـــي وصديقتي...

وإلى كل من ساعدني في إتمام

هذه الدراسة...

إلى شركائي في النجاح...

شكـــر وتقـديـــر

أتقـدم بعـد شـكر الله سـبحانه وتعـالى بكـل الشـكر والتقـدير والعرفـان بالجميـل لـلأب الفاضـل والمعلـم الجليـل الأسـتاذ الـدكتور/ **محمد نظير بسيونى**، أسـتاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس على رعايته العلمية لي وما قدمه لي من دعماً وعلماً غزيراً طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

كمـا يشـرفني أن أتوجـه بالشـكر والامتنـان العظـيم إلى الأسـتاذ الـدكتور/ **مـدحت العقـاد**، أسـتاذ الاقتصـاد بكليـة التجارة جامعة الزقازيق، على تفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة مما يعد إضافة متميزة للمناقشة وللرسالة.

ثـــم أتقـــدم بـــأخلص معـــاني الشـــكر والتقـــدير إلى الأستاذ الدكتور/ **أحمد مندور**، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس لقبوله الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة مما يثرى المناقشة ويضيف إليها أبعاداً جديدة .

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

مستخلـــــص

تبحث الدراسة الواقع الإنتاجي والتصديري والسوق المصري والعالمى للموالح من خلال التعرف على الأهمية الاقتصادية للزراعة المصرية وبصفة خاصة للموالح والمعوقات التي تواجه قطاع الزراعة المصري وكذلك الواقع الإنتاجي المصري من أصناف الموالح المختلفة والأهمية النسبية لإنتاج وصادرات مصر من أصناف الموالح المختلفة وأهم العوامل المؤثرة على تسويق (تصدير) الموالح المصرية.

كما تهدف الدراسة إلى بيان الإنتاج والتجارة والسوق العالمي للموالح من خلال التعرف على التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي من أصناف الموالح المختلفة وواقع التجارة العالمية والسوق العالمي للموالح.

كما تقوم الدراسة بدراسة منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية وأثرها على الصادرات المصرية من الموالح عن طريق دراسة منظمة التجارة العالمية وتطور العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية وأثرها على القدرة التنافسية لصادرات الموالح المصرية.

كما يتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في التعرف على القدرة التنافسية لصادرات الموالح المصرية في الأسواق العالمية وذلك عن طريق دراسة الوضع التنافسي لصادرات الموالح المصرية و الواقع الحالي للبنيان المؤسسي والبيئة التشريعية المنظمة لعملية تصدير الموالح والمعوقات التي تواجه صادرات الموالح المصرية، وكذلك التعرف على سبل دعم القدرة التنافسية لصادرات الموالح المصرية في الأسواق العالمية، ذلك بالإضافة إلى التعرف على فرص نفاذ الموالح المصرية للأسواق الخارجية.

الباب الأول
الواقــع الإنتــاجي والتصديــري
والسوق المصري والعالمي للموالح

مقدمــة

تنتشر زراعة الموالح في العديد من البلدان بجميع قارات العالم حيث تجود زراعتها في المناطق التي تقع بين خطي 40° جنوب وشمال خط الاستواء. ويتم إنتاج أصناف الموالح المختلفة على مدار العام كله من خلال التبادل بين نصف الكرة الشمالي والجنوبي وإن كانت غالبية الإنتاج تتركز في الموسم الشتوي لنصف الكرة الشمالي[1]، حيث أن مناطق زراعة وإنتاج الموالح بالعالم تشغل حزاماً يمتد من خط عرض 20ء إلى خط عرض 40° شمال وجنوب خط الاستواء. وسواء أكان الحزام في النصف الشمالي أو النصف الجنوبي من الكرة الأرضية فإن إيقاع التزهير والنمو عادة ما يكون محكوم بالتغيرات الفصلية في درجات الحرارة خاصة في فصل الربيع والخريف. ويضم الحزام المناخي الشمالي ثلاث مناطق إنتاج رئيسية هي أمريكا الشمالية، حوض البحر المتوسط، وشرق آسيا بما فيها الهند وباكستان، في حين يضم الحزام الجنوبي منطقة واحدة تضم البرازيل والأرجنتين بأمريكا الجنوبية، جنوب أفريقيا واستراليا.

إن الاقتصاد المصري يعتمد على عدة قطاعات في نشاطه مما يجعله متميزا بتنوع الأنشطة الاقتصادية والتي يمثل كل منها دورا هاما في التنمية. ولعل قطاع الزراعة واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر لما له من دور وأثر اقتصادي وسياسي واجتماعي على الحياة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي في المجتمع المصري. ويواجه هذا القطاع ضغوطا هائلة ومتزايدة نتيجة للتزايد السكاني المستمر مع الثبات النسبي للموارد الزراعية المحدودة لاسيما الأرض والمياه[2].وفي الوقت الذي على الزراعة المصرية فيه أن تحقق معدلات كافية من إنتاج الغذاء لمواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة والحفاظ على معدلات آمنة للاكتفاء الذاتي، فإن عليها أيضاً أن تحقق إنتاجا تصديريا تنافسيا يكفي لتحقيق معدلات تصديرية عالية. ولا شك أن الوفاء بكلا الهدفين في آن واحد يتطلب سياسات فاعلة قادرة على التعامل مع هذه الأوضاع جنبا إلى جنب مع الاستفادة بمعطيات الاتفاقيات الدولية.

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الواقع الحالي للزراعة والإنتاج من الموالح المصرية.

الفصل الثاني: الأهمية النسبية للصادرات المصرية من الموالح في الاقتصاد القومي.

الفصل الثالث: واقع الإنتاج والتجارة العالمية والسوق العالمي للموالح.

الفصل الأول
الواقع الحالي للزراعة والإنتاج من الموالح المصرية

مقدمــة

---

(1) وزارة الزراعة: دراسة عن تنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة إلى دول العالم، القاهرة، 1988، ص 35.

(2) جمال محمد صيام: اتفاقية المشاركة الأوروبية والزراعة المصرية، سلسلة أوراق أوروبية، العدد الأول، مركز الدراسات العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص4.

تحتل الزراعة مكانة الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث مازالت تمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، حيث تلعب الزراعة في العصر الحديث دورا هاما ومؤثرا في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال تحويل فائض قطاع الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى لتنفيذ برامج التنمية، الأمر الذي أثر على قدرة قطاع الزراعة نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية المرغوبة من استغلال الموارد الزراعية المتاحة[1].

ومنذ عقد الثمانينات بدأت استراتيجيات التنمية الزراعية في التوجه نحو رفع كفاءة استغلال الموارد الزراعية المتوفرة والتركيز على توفير الغذاء للسواد الأعظم من السكان، وتعبئة الجهود نحو رفع درجات الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية لتقليل الواردات من تلك السلع كالقمح، السكر، فضلاً عن زيادة التوجه نحو تعظيم الصادرات كما ونوعا، حتى يمكن التأثير الإيجابي على الميزان التجاري الزراعي، ومن ثم التخفيف من الضغط على الميزان التجاري المصري. كما واجه قطاع الزراعة العديد من المعوقات التي تؤثر على إنتاج وإنتاجية المحاصيل الزراعة وبصفة خاصة محصول الموالح والذي يعد من أهم محاصيل الفاكهة إنتاجاً وتصديراً.

ويتناول هذا الجزء من الدراسة الأهمية الاقتصادية للزراعة المصرية وبصفة خاصة الموالح من خلال التعرف على خصائص قطاع الزراعة ومساهمات هذا القطاع في الاقتصاد المصري والتعرف على الأهمية النسبية لإنتاج الموالح والبرتقال إلى إجمالي إنتاج الفاكهة المصرية بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه قطاع الزراعة المصري ثم التعرف على الواقع الإنتاج المصري من الموالح بأصنافها المختلفة والعوامل المؤثرة على عملية إنتاج الموالح المصرية.

أولاً: الأهمية الاقتصادية للزراعة المصرية وبصفة خاصة الموالح

يؤدي القطاع الزراعي دوراً رئيسيا في الاقتصاد القومي وعلى ذلك فقد اهتمت الدولة بتدعيم هذا القطاع لهدف التوسع الأفقي لزيادة الرقعة الزراعية والتوسع الرأسي لزيادة إنتاجية الفدان وفيما يلي سيتم التعرف على خصائص هذا القطاع وأهميته.

1- خصائص قطاع الزراعة[2]:

ومما لا شك فيه أن لهذا القطاع خصائص تميزه عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1. يتعرض الإنتاج الزراعي لظروف طبيعية كثيرة، منها الظروف المناخية غير المناسبة والجفاف أو تتعرض المحاصيل الزراعية للأمراض والآفات التي تؤثر تأثيرا شديدا على الإنتاج، الأمر الذي يتطلب التمويل والاستثمار بما يوائم هذه الظروف وطبيعتها.
2. استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بقدر كبير مما يسيء إلى الإنتاج الزراعي ومما يجعله لا يتفق ومواصفات الجودة العالمية.
3. لا يزال بعض الأساليب الزراعية تتسم بالبدائية وبعضها لا يزال يعتمد على جهد الإنسان والحيوان. الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة الاستثمار الزراعي وانخفاض الربحية، مما يتطلب تغير كبير في نمط هذه الأساليب وتطويرها باستخدام الميكنة الزراعية.
4. يختلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي من حيث صعوبة تحديد حجم الإنتاج الزراعي

---

(1) سعيد النجار: الزراعة المصرية والمتغيرات الدولية، المؤتمر الأول للاقتصاديين الزراعيين، بعنوان الزراعة المصرية وتحديات المستقبل، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، 1991، ص19.

(2) المجالس القومية المتخصصة: تقارير النهوض بالإنتاج الزراعي في مصر، شعبة الزراعة والري، يناير 1998، ص 87.

وصفاته بل ومستوى جودته، بينما من الميسور تحديد حجم وصفات وجودة الإنتاج الصناعي حسب رغبة المنتج وتوجيهه.

5. يتسم الإنتاج الزراعي بعدم المرونة في التداول، حيث يواجه صعوبات في النقل والتخزين والتعبئة، وتداوله في الأسواق، فضلاً عن عدم مقدرته على تحمل كل هذه الظروف.
6. تتفاوت نوعية المنتجات الزراعية ونوعية المنتجات الزراعية وصلاحيتها تفاوتا كبيرا تبعاً النوع التربة والعوامل المؤثرة على الإنتاج في مقدمتها المدخلات الزراعية بمختلف أنواعها ومستوياتها بالإضافة إلى طريقة الزراعة ومستوى الكفاية والاهتمام بالمحصول طوال مراحل الإنتاج مما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم وصفات هذا الإنتاج.
7. يعتبر الإنتاج الزراعي موسميا بطبيعته إذ يرتبط بمواعيد الزراعة للمحصول وحصاده، حيث تتزاحم المحاصيل داخل الدورة الزراعية تزاحما شديدا مما يؤدي إلى استثمار ما يعادل مثل الرقعة الزراعية، حيث تبلغ المساحة المحصولية ضعف المساحة الجغرافية.
8. اقتراب بعض المحاصيل من الحد الأقصى للإنتاجية الزراعية مثل الأرز والعدس والثوم وقصب السكر، حيث تقع متوسطات الإنتاجية لهذه المحاصيل فى موقع الصدارة بالنسبة لدول العالم، في حين أنه لا تزال هناك محاصيل أخرى بعيدة عن هذا الحد. ونجد أن ذلك واضحا في إنتاجية المحاصيل البستانية سواء بالنسبة لمجموعة الخضراوات أو الفاكهة بصفة خاصة، كذلك نجده في محاصيل البطاطس والبصل والطماطم.
9. يحتاج الإنتاج الزراعي إلى كثير من المدخلات التي تتصف عامة بالتكلفة العالية وغير المستقرة وتشمل هذه التكاليف التمويل الخاص بالاستثمار والاستصلاح والاستزراع، ومعظمها يتطلب وقتا طويلا في التجهيز والإعداد للإنتاج.
10. يتصف الإنتاج الزراعي بطول فترة إنتاجه، بل إن بعض أنواع هذا الإنتاج يحتاج لفترة طويلة تمتد لسنوات مثل الفاكهة أو تربية الحيوانات، كما أن بعض الخدمات الزراعية والاستثمارية تحتاج لعدة سنوات حتى تحقق أهدافها الإنتاجية[1].
11. انخفاض المستوى التعليمي والثقافي لغالبية المشتغلين بقطاع الزراعة، الأمر الذي يجب أن يكون موضع الاهتمام عند وضع السياسات والإجراءات الخاصة بقطاع الزراعة.

يلاحظ من الخصائص السابقة أنها تؤثر على حجم الإنتاج الزراعي ومواصفاته من حيث الجودة والتوقيت مما يؤثر على التجارة الخارجية لقطاع الزراعة.

2- <u>أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد القومي:</u>

ويمكن إدراك أهمية هذا القطاع الزراعي من خلال مساهماته التالية:

1- يساهم القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي:

حيث يضطلع هذا القطاع بدور كبير في مواجهة الاحتياجات الغذائية والكسائية المتزايدة بزيادة السكان في مصر، خاصة في ظل ضعف وضآلة الإمكانيات المتاحة أمام واضعي السياسات والخطط

---

(1) **هند رمضان عبد المجيد: الآثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة المصرية الأوروبية على هيكل تجارة السلع الزراعية في مصر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2002، ص ص 115 – 116.**

الزراعية والمنفذين لها[1].حيث أن متوسط استهلاك المجتمع سواء الريفي أو الحضري قد تزايد والسبب في ذلك لا يرجع فقط إلى الزيادة المطردة في أعداد السكان وإنما أيضاً إلى التغير السلبي الذي حدث في النمط الاستهلاكي للمجتمع المصري ليس فقط في مجتمع الحضر المستهلك بطبعه وإنما أيضاً لتغير المجتمع الريفي والذي كان مصدرا للإنتاج المصري الغذائي الذي كان يكفي بل ويزيد ليتم توجيهه إلى الصادرات وخطورة التغير في ذلك أنه يحمل الدولة عبئاً مضاعفا، فعليها تعويض الإنتاج الذي تناقص في الريف، وكذلك توفير الزيادة المطلوبة في الحاجات الغذائية للمجتمع الريفي. وقد ساعد على تزايد هذه الاحتياجات كما ونوعا كل من وسائل الإعلام وارتفاع مستوى المعيشة.

2 – مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (1)

نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية خلال الفترة (1991/90 – 2004/2003)[2]

القيمة بالمليون جنيه

بيـان / السنـوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج
1991/90	110.011	19.110	17.4
1992/91	131.057	21.680	16.6
1993/92	146.160	24.427	16.7
1994/93	162.967	27.500	16.9
1995/94	191.010	32.050	16.8
1996/95	214.185	36.968	17.3
1997/96	240.359	41.882	17.4
1998/97	259.723	45.182	17.4
1999/98	282.355	48.935	17.3
2000/99	316.404	52.845	16.7
2001/2000	338.600	56.861	16.8
2002/2001	354.564	58.369	16.5
2003/2002	390.623	65.156	16.7
2004/2003	445.173	70.319	15.8
متوسط الفترة	255.942	42.948	16.9

إن الزراعة هي أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد المصري ويتضح لنا من الجدول السابق رقم (1) ما يأتي:

أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تتصف بالتذبذب على مدار الفترة من (1991/90 – 2004/2003) حيث وصلت تلك النسبة إلى 17.4 في عام 1991/90، بينما انخفضت إلى 16.6 عام 1992/91 ثم عادت للارتفاع حتى وصلت إلى 17.3 عام 1999/98 ثم

---

(1) فاطمة الدرديري سلام: الندوة القومية حول تحليل وتقويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في مصر، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1997، ص ص 22-23.

(1) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

عاودت الانخفاض لتصل إلى 15.8 عام 2004/2003. وهذا برغم ارتفاع أسعار السلع الزراعية مع سياسة التحرر الاقتصادي وعدم تدخل الحكومة بسياسة التسعير أو التوريد الجبري.

وكذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 110 مليار جنيه عام 1991/90. في حين اتسمت قيمة هذا الناتج بالزيادة على مدار فترة الدراسة ليصل إلى حوالي 445 مليار جنيه عام 2004/2003.

ويرجع نقص الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعة من العوامل أو المعوقات التي تواجه قطاع الزراعة والآتي عرضها فيما بعد.

3 – مساهمة قطاع الزراعة في استيعاب القوى العاملة:

نظراً لحجم القطاع الكبير فقد ساعد هذا على استيعاب نسبة كبيرة من العاملين في مصر بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ويوضح الجدول رقم (2) تطور العمالة المصرية وبصفة خاصة العمالة الزراعية خلال الفترة (1991 – 2001). حيث بلغت العمالة المصرية عام 1991 حوالي 13.420 مليون عامل في حين وصلت تلك العمالة إلى حوالي 17.556 مليون عامل عام 2001 وذلك في حين بلغت العمالة حوالي 15.128 مليون عامل كمتوسط للفترة (1991 – 2003).

أما بالنسبة للعمالة الزراعية فقد بلغت نحو 4.480 مليون عامل عام 1991 بنسبة 33% من العمالة المصرية، في حين بلغت حوالي 5.011 مليون عامل عام 2001 بنسبة 28.5% من العمالة المصرية، وبلغت نحو 4.791 مليون عامل بنسبة 31.7% من العمالة المصرية كمتوسط للفترة (1991 – 2001).

4 – مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي:

وتشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (3) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الحقيقي بلغت نحو 20.17%، حيث بلغت هذه النسبة أقصاها عام 1995 حوالي 25.09% من قيمة الدخل القومي الحقيقي. أما أدنى نسبة بلغت نحو 11.5% عام 1996. بالرغم من تناقص نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الحقيقي خلال التسعينات عنه في الثمانينات بنحو 11.03%، إلا أن قيمة الدخل الزراعي الحقيقي تزايدت خلال هذا العقد حيث بلغت في المتوسط حوالي 5913.9 مليون جنيه خلال التسعينات أما بالنسبة للتطور الحادث في قيمة الدخل الزراعي الحقيقي خلال هذا العقد، لوحظ تزايد قيمته حتى وصلت إلى 8168.3 مليون جنيه عام 2000 بنسبة زيادة بلغت حوالي 79.49% عنها في عام 1991 والتي بلغت 4550.8 مليون جنيه في عام 1991.

جدول رقم (2)
تطور العمالة في القطاع الزراعي والعمالة الإجمالية في مصر[1]
خلال الفترة (1991 – 2001)

العدد بالألف عامل

البيـان / السنوات	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة الإجمالية في مصر	%
1991	4480	13420	%33
1992	4500	13527	%33
1993	4585	13742	%33
1994	4620	14011	%32.7
1995	4682	14436	%32
1996	4744	14879	%32
1997	4812	15340	%31
1998	4911	16340	%30
1999	5000	16500	%30
2000	5354	16655	%32
2001	5011	17556	%28.5
متوسط الفترة	4791	15128	%31.7

جدول رقم (3)
الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ومساهمته
في الدخل القومي خلال الفترة (1991-2000)[2].

القيم/بالمليون جنيه

بيـان / سنـوات	قيمة الدخل الإجمالي		
	القومي	الزراعي	%
1991	23179.5	4550.8	19.63
1992	2120.04	4502.6	20.36
1993	21680.4	4599.1	21.21
1994	21348.6	4922.7	23.06
1995	20724.7	5199.4	25.09
1996	50207.4	5775.2	11.050
1997	32687.6	6540.8	20.01
1998	34814.3	7175.9	20.61
1999	38490.2	7704.7	20.02
2000	40465.4	8168.3	20.19
المتوسط	30571.8	5913.9	20.17

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

---

(1) – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
– البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

(2) ثناء إبراهيم خليفة: دور الفائض الزراعي والضرائب المزرعية في تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين بعنوان القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء التشريع، ما يو 2003، ص 6.

5 – مساهمة قطاع الزراعة في التجارة الخارجية:

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن هناك خلل واضح في الميزان التجاري الزراعي مع العالم الخارجي حيث أن هذا العجز ليس في قطاع الزراعة فقط بل في الميزان التجاري المصري بصفة عامة وهذا العجز يرجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها الآتي[1]:

أ- ضعف القدرة على توفير مدخلات الإنتاج للقطاعات المختلفة ومنها قطاع الزراعة (مثل الأسمدة، التقاوي، معدات الزراعة الحديثة) إلا من الخارج.

ب- عدم الاهتمام بالجودة وارتفاع التكلفة، مما يضر بالموقف التنافسي للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية.

ج- سوء الأساليب التسويقية، والضعف الذي تتسم به عمليات التعبئة والتغليف والنقل والتخزين.

د- ضعف المرونة الإنتاجية للقطاعات المختلفة ومنها قطاع الزراعة، والمقصود بضعف المرونة عدم الاستجابة الفعلية للتغيرات التي تحدث في أسواق التصدير وعدم الاستجابة للمتطلبات والمواصفات المرغوبة في هذه الأسواق العالمية، ويرجع ذلك إلى أن التصدير يعتمد على فائض الاستهلاك من الإنتاج المحلي والذي يتوافق مع رغبات المجتمع المصري.

كما يتبين من الجدول الآتي رقم (4) أن قيمة الصادرات الزراعية شكلت حوالي 12.7% من قيمة الصادرات القومية والتي بلغت نحو 12.1 مليار جنيه، وقد بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (1991-2000) حوالي 1477.8 مليون جنيه. وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في قيمة الصادرات القومية أدناها عام 1997 حوالي 9.66%، وأقصاها عام 1995 حيث بلغت حوالي 17.23% من قيمة الصادرات القومية. وقد تعرضت الصادرات الزراعية إلى تقلبات بين الزيادة والنقصان خلال عقد التسعينات[2].

جدول رقم (4)
الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ومساهمته في إجمالي الصادرات المصرية
القيمة بالمليون جنيه

بيـــان / السنوات	قيمة الصادرات		
	القومية	الزراعية	%
1991	11765	1676	14.25
1992	10374	1320	12.72
1993	10596	1325	12.50
1994	11925	1525	12.79
1995	11954	1581	17.23
1996	12277	1558	12.69
1997	13335	1288	9.66
1998	10867	1390	12.79
1999	11931.2	1545	12.94
2000	16228.5	1570	9.67
المتوسط	12125.3	1477.8	12.72

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

3- <u>ملامح الإنتاج الزراعي المصري:</u>

يعتبر الإنتاج الزراعي الدعامة الأولى التي يبني عليها كل تخطيط للتصدير، وتساهم الزراعة بنصيب هام في الصادرات المصرية.

أولا: تطور قيمة الإنتاج الزراعي:

---

(1) **شريف خيري عبد المعبود: دور منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2002، ص 99.**

(2) **ثناء إبراهيم خليفة: دور الفائض الزراعي والضرائب المزرعية في تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، مرجع سابق ص ص 7-8.**

للوقوف على مدى تطور الإنتاج الزراعي المصري خلال الفترة 1991–2000 يمكن إلقاء الضوء أولا على تطور قيمة هذا الإنتاج. لقد اتضح أن قيمة الإنتاج الزراعي (بالأسعار الجارية) قد ارتفعت من نحو 27650 مليون جنيه عام 1991 إلى نحو 79500 مليون جنيه في عام 2003، كما أن هذه القيمة كانت في تزايد مستمر خلال سنوات هذه الفترة، وذلك كما يظهر في جدول (5).

ثانيا: تطور قيمة الإنتاج النباتي:

بالنسبة لقيمة الإنتاج النباتي، يلاحظ أنها ارتفعت من نحو 19370 مليون جنيه في عام 1991 إلى نحو 46630 مليون جنيه في عام 2003، وذلك كما يظهر في جدول (5)، ويلاحظ أن قيمة هذا الإنتاج قد تزايدت إلى الضعف تقريبا خلال الفترة (1991– 2003)، ومن خلال دراسة التركيب المحصولي يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل قد ازدادت مساحتها وازداد الإنتاج منها، وأن البعض الآخر قد تقلصت مساحته أو اتصفت بالتقلبات الشديدة من فترة لأخرى. ومن أهم مجموعات المحاصيل مجموعة الفاكهة لذلك سنقوم بإلقاء الضوء على تطور إنتاج الفاكهة.

وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي حوالي 22446 مليون جنيه عام 2003 في حين كانت تبلغ تلك القيمة 7178 مليون جنيه عام 1991 وبالتالي قد حدث تزايد في صافي الدخل الزراعي خلال الفترة من (1991 – 2003) من حوالي 20472 مليون جنيه عام 1991 إلى 57055 مليون جنيه عام 2003 وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (5).

ثالثاً: تطور إنتاج الفاكهة:

تعتبر الفاكهة من الحاصلات ذات العائد الاقتصادي المرتفع نسبيا مقارنة بحاصلات الخضر، وهي تدر عوائد مالية مجزية للمنتج إذا ما سوقت محليا أو خارجيا كما أن لها أهمية كبيرة بالنسبة للحاصلات البستانية المصرية. وتشمل الفاكهة مجموعة كبيرة من المحاصيل الشجرية. ويعتبر أهمها من حيث كمية الإنتاج مجموعة الموالح، وعلى رأسها البرتقال[1].

وبالنسبة لقيمة إنتاج الفاكهة فإنه يلاحظ أن تلك القيمة قد ارتفعت من نحو 2739 مليون جنيه في عام 1991 إلى نحو 9346 مليون جنيه عام 2003 وقد بلغت نسبة إنتاج الفاكهة إلى الإنتاج النباتي حوالي 20% عام 2003 في حين كانت تبلغ تلك النسبة حوالي 14.1% عام 1991، وقد بلغت نسبة إنتاج الفاكهة من الإنتاج الزراعي حوالي 11.8% عام 2003 في حين كانت تبلغ تلك النسبة حوالي 9.9% عام 1991، كما يشير الجدول رقم (5) واتسمت تلك النسبة بالتذبذب خلال فترة الدراسة (1991–2003).

رابعاً: تطور قيمة الإنتاج النباتي والإنتاج الزراعي وإنتاج الفاكهة:

ولقد تطور إنتاج الفاكهة بمعدلات مرتفعة جدا، حيث ازداد الإنتاج من 4.475 مليون طن في عام 1991 إلى 7.876 مليون طن في عام 2003، ويرجع هذا التزايد الهائل في كمية إنتاج الفاكهة أساس إلى تزايد مساحة الفاكهة من نحو 896 ألف فدان في عام 1991 إلى نحو 1157 ألف فدان في عام 2003 وازدادت الإنتاجية لمحصول الفاكهة من نحو 5 طن/ فدان في عام 1991 إلى نحو 6.8 طن/فدان في عام 2003، كما يشير الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

تطور قيمة الإنتاج النباتي والإنتاج الزراعي وإنتاج الفاكهة

خلال الفترة (1991 – 2003) بالأسعار الجارية[2] مليون جنيه

---

(1) **محمود منصور عبد الفتاح، وآخرون: الزراعة والغذاء في مصر، دار الشروق، 2001، ص130.**

(2) **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي تقديرات الدخل الزراعي القومي، أعداد مختلفة.**

السنة	الإنتاج الزراعي	مستلزمات الإنتاج الزراعي	صافي الدخل الزراعي	الإنتاج النباتي	إنتاج الفاكهة	% إنتاج الفاكهة للإنتاج الزراعي	% إنتاج الفاكهة للإنتاج النباتي
1999	27650	7178	20472	19370	2739	9.9	14.1
1992	30963	7954	23009	21286	3629	11.7	17.0
1993	36510	9161	27349	24819	4526	12.4	18.2
1994	41542	9767	31775	27397	5441	13.1	19.9
1995	49885	12323	37563	33750	7451	14.9	22.1
1996	56166	14191	41975	38046	6807	12.1	17.9
1997	61271	14183	47088	40312	8703	14.2	21.6
1998	63640	15679	47961	40786	8816	13.9	21.6
1999	68887	18430	50457	43997	9787	14.2	22.2
2000	71664	20969	50695	43852	9349	13.0	21.3
2001	74740	21119	53621	44744	9113	12.2	20.4
2002	84260	23772	60488	48516	9579	11.4	19.7
2003	79500	22446	57055	46630	9346	11.8	20.0

*** بيانات 2003 تمثل متوسط لسنة 2001، 2002**

خامساً: الأهمية النسبية لإنتاج الموالح والبرتقال إلى إجمالي إنتاج الفاكهة المصرية:

وتعتبر الفاكهة ومنها الموالح من الحاصلات الزراعية التي تأخذ كثيرا من الاهتمام في معظم الدول المنتجة لها وتعد الموالح أكثر أنواع الفاكهة المصرية انتشارا، فقد بلغ إنتاج الموالح حوالي 2419 ألف طن عام 1991، بنسبة تصل إلى حوالي 54.1% من إنتاج الفاكهة، وقد وصل إنتاج الموالح إلى حوالي 2748 ألف طن عام 2003 بنسبة بلغت 34.9% من إنتاج الفاكهة خلال نفس العام كما يشير الجدول السابق.

ويعتبر محصول البرتقال أكثر أصناف الموالح انتشارا حيث بلغ الإنتاج من البرتقال نحو 70%، 37.9% من إنتاج كل من الموالح والفاكهة على الترتيب عام 1991، في حين بلغ إنتاج البرتقال نحو 64.3%، 22.4% من إنتاج كل من الموالح والفاكهة على الترتيب عام 2003 وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (6).